مقارنة نقد سند الحديث بين أصحاب منهج الوثاقة من الإسلاميين وآراء بعض الحداثيين

الباحث: حيدر كريم لهمود الشويلي

جامعة فردوسي مشهد

المشرف الأول: محمد حسن رستمي

الاستاذ المساعد في جامعة فردوسي مشهد (المسؤول)

المشاور الأول: محمد علي رضائي

الاستاذ في جامعة فردوسي مشهد

المشاور الثاني: حيدر جيجان الزيادي

الاستاذ في جامعة الكوفة

جامعة فردوسي مشهد/ كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية (شهيد مطهري)

خلاصة البحث:

الحديث الشريف هو المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم عند المسلمين، ولذا فقد أولوه اهتمامًا كبيرًا في دراسته وتدارسه، وقد وضعوا مناهج للاستيثاق من الروايات الواردة نظرًا للمشكلات العديدة التي رافقت تدوينها. واجه الحديث عددًا من الشبهات التي طالته منذ بواكير تدوينه، ولا زالت تثار ضده من فئات عديدة، وأبرزها ما بات يعرف اليوم بالفكر "الحداثي"، وقد جاء هذا البحث لدراسة سند الحديث من وجهة نظر فئة من الإسلاميين وهي الفئة التي اعتمدت السند فقط لقبول أو رد الأخبار، وبين بعض الحداثيين، ونقد كلتا الفئتين.

الكلمات المفتاحية: سند الحديث، منهج الوثاقة، منهج الوثوق، الإسلاميين، الحداثيين .

A Comparative Critique of Hadith Chain of Narration between Proponents of Traditionalism among Islamists and the Views of Some Modernists

Researcher : Hayder Kareem Lahmod Al-Shwaili, Ferdowsi University of Mashhad
The First Supervisor: Mohammad Hassan Rostami, Assistant Professor at Ferdowsi University of Mashhad (Responsible)
Primary Advisor: Mohammad Ali Razaee, Professor at Ferdowsi University of Mashhad
Second Advisor: Haider Jijan Al-Zayadi, Professor at University of Kufa
Ferdowsi University of Mashhad / Faculties of Theology and Islamic Studies

Abstract:

Hadith is the second legislative source after the Holy Quran among Muslims, and therefore, it has received significant attention in its study and examination. They have established methodologies to authenticate the narrations given the numerous issues that accompanied their documentation. Hadith has faced several objections since its inception, and it continues to be challenged by various groups, notably what is now known as 'modernist thought. This research has come to study the chain of narration (isnad) of hadiths from the perspective of a group of Islamists who relied solely on the isnad for accepting or rejecting reports, as well as some modernists, and to critique both groups.

Keywords: Hadith authentication, methodology of verification, trustworthy methodology, Islamists, modernists.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين،

يعد الحديث الشريف مصدرًا مهمًا من مصادر التشريع الإسلامي الى جنب القرآن الكريم، فقد جعله بعضهم مساويًا للقرآن الكريم في الرتبة، أما البعض الآخر وهو المشهور والشائع فقد عده المصدر الثاني للتشريع، ولذا فقد احتل الحديث الشريف مكانة كبيرة في نفوس علماء المسلمين، فاهتموا بدراسته وضبطه وتمحيصه.

واجه الحديث الشريف منذ تدوينه مشكلات عديدة منها تأخر تدوينه الى ما يقارب قرن من الزمن، ومن ثم إباحة تدوينه وما رافق عملية التدوين من الوضع والتزوير والإسرائيليات والتصحيف والتحريف والنقل الشفاهي والنقل بالمعنى وغيرها من المشكلات، مما دفع الإسلاميين الى بذل مزيدٍ من الجهد لتصفيته، وتنقيته مما لحق به من الشوائب.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

انتهج علماء المسلمين منهجين في تحقيقهم للحديث، اتجه فريق منهم نحو المتن فمتى ما استقام المتن وخلا من كل اضطراب ولم يخالف القرآن أو عمل المشهور به ...والخ من الضوابط عُمل بالحديث وهو ما يعرف بالمنهج "الوثوقي" في قبول الرواية. أما الفريق الآخر فاتجه نحو دراسة السند فمتى ما توفر في السند مجموعة من الشرائط _التي ستأتي معنا_ حُكم على السند بالصحة أو الضعف وبالتالي الحجية أو عدم الحجية وهو ما يعرف بالمنهج "الوثاقتي" في قبول الحديث.

في مقابل هذه الآراء ظهرت فرق رفضت العمل بالحديث ووجهت شبهات عديدة ضده، وقد تطورت في الآونة الأخيرة حتى باتت تشكل حركات، أبرزها "الحركة القرآنية" التي ظهرت وتوسعت وانتشرت في شبه القارة الهندية والحركة "الحداثية" التي هي امتداد للحركة التنويرية الأوروبية، حيث أثارتا الكثير من الشبهات حول الحديث، كما رفضتا مناهج الإسلاميين التي وضعوها لقبول أو رد الروايات.

في هذا البحث سأسلط الضوء على سند الحديث حيث سأقوم ببيان منهج الإسلاميين واهتمامهم في علوم السند وأتطرق الى أهم شبهات الحداثيين حول السند ولهذا سأقسم البحث الى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: إطلالة على ضوابط قبول الحديث أو رده بين أصحاب منهج الوثاقة وبعض الحداثيين.

المبحث الثاني: سند الحديث بين الفكر الأصولي والحدثي

المبحث الثالث: نقد الرؤية الحداثية والوثاقتية في قبول الحديث أو رده

ومن الله استمد العون والتسديد...

المبحث الأول: إطلالة على ضوابط قبول الحديث أو رده بين أصحاب منهج الوثاقة من الإمامية وبعض الحداثيين

انقسم علماء المسلمين في تعاملهم مع الروايات الى فريقين: مال الأول منهما الى أهمية تقييم الراوي من حيث الوثاقة وعدمها، في حين مال آخرون الى أن الأهمية للوثوق بصدور الخبر، وهذان المنهجان باختصار:

الأول: منهج الوثاقة: ويرى أصحاب هذا المنهج أن المعيار الوحيد في قبول الرواية هو سندها لذا فهم لا يقبلون أي حديث مهما كان موضوعه ما لم يتصف رجال سنده بالوثاقة والعدالة والصدق، فضلًا عن إنهم يردّون حديث من يتصف بعكس هذه الصفات كالكذب والوضع أو الجهالة وغيرها، حتى أنك تجد بعضًا من أعاظم المحدثين يُخرج محدثًا من بلده فقط لأنه يروي عن الضعفاء[1] وما ذلك إلا لاهتمامهم بالحذر والدقة في نقل الرواية.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

وبناءً على هذا المنهج يكون السند محط النظر، فكل خبر وجدنا أن علم الرجال يفيد بوثاقة أو عدالة جميع رواته، وليس في سنده أي انقطاع أو إرسال فهو حجة بغض النظر عن حصول الوثوق بصدوره أو عدمه فإذا ثبتت عدالة الراوي " قطعنا على صحة خبره، وإن ثبتت عندنا جرحته قطعنا على بطلان خبره"(٢)، وعلى هذا المنهج ألف الشيخ حسن صاحب المعالم (ت:١٠١١ه) كتابه "منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان" حيث ميز بين الأحاديث معتمدًا السند، وعلى المنهج نفسه بنى السيد الخوئي وهو من متأخري متأخري الإمامية (ت:١٤١١ه) موسوعته الرجالية (معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة).

الثاني: منهج الوثوق: ويعتمد أصحاب هذا المنهج على القرائن التي تعطيهم يقينًا أو اطمئنانًا أو ظنًا معتدًا به _على اختلاف الرؤى_ سواء كانت قرائن داخلية أم خارجية، متنية أم سندية، مثل موافقة الحديث للكتاب أو للسنة أو للعقل أو وجود الرواية في أصل معتبر أو عمل المشهور بها وغيرها من القرائن.

وفي هذا المنهج تتنوع العناصر المؤثرة في الأخذ بالخبر، كما تتنوع أسباب رفضه، ومحط النظر هنا هو الرواية لا الراوي فقد يكون الخبر ضعيفًا من الجهة السندية إلا أنه يفيد الوثوق، فيُعمل به والعكس صحيح، ويمثل هذا الاتجاه المتقدمون من الإمامية وهو الشائع بين المعاصرين.

أما الحداثيون فقد تحدثوا حول ضوابط إثبات النص الروائي إذ قسم بعضهم علوم الحديث الى ثلاثة أقسام تتضمن تحليل السند وتحليل المتن وتحليل شعور الراوي، وإذا أضيف نقد المتن الى نقد السند فقد يشمل نقد المتن الأشكال الأدبية وتحليل المضمون وربما موضوعات أخرى مثل الأحاديث القدسية التي تخضع لنقد المتن ونقد السند على السواء(٣).

إن من أهم المؤاخذات التي تمسك بها المفكرون الحداثيون هي أن الإسلاميين قد عنوا بنقد السند أكثر من اعتنائهم بنقد المتن، يقول محمود ابو رية: "والمحدثون لا يعنون بغلط المتون، ويقولون متى صح السند صح المتن"(٤).

يقول أحمد أمين: "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم – والحق يقال– عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقل أن تظفر بنقد من ناحية أن ما نسب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف من تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا .

ولم نظفر في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري نفسه مع جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال"(٥).

وفي نص آخر يصف فيه حركة النقد عند علماء المسلمين يقول فيه: "وفي الحق إن المحدثين عنُوا عناية بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحًا وتعديلا، فنقدوا رواة الحديث في أنهم ثقات أو غير ثقات... ولكنهم لم يتوسعوا كثيرًا في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أولًا"[٦].

هذه إطلالة سريعة على أهم ضوابط قبول الحديث بين علماء الأصول من الإمامية والمفكرين الحداثيين.

المبحث الثاني: سند الحديث بين الفكر الأصولي والحدثي

في هذا المبحث سنتحدث عن سند الحديث عند الإسلاميين، وكيف حاكموا الروايات وفقًا لهذا المنهج، فقسموا الأحاديث على ضوئه الى أقسام متعددة سنتطرق اليها، وسنتعرف على أهم إشكالات الحداثيين التي وجهوها نحو السند، فلذا سأقسم المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول: سند الحديث في الفكر الإسلامي

السند: في اللغة السين والنون والداء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء[٧]، وفي الاصطلاح: هو طريق المتن ، أي مجموع من رووه واحدًا عن واحد حتى يصل الى صاحبه[٨].

و أما ما يعرف في الأوساط الإسلامية بنقد السند فهو ما يبحث فيه عن الرواية من حيث القبول والرد من طريق دراسة سندها والاطلاع على أحوال الرواة الناقلين لمضمونها عن المعصوم عليه السلام، من حيث اتصافهم بالوثاقة أو عدمه[٩]، ويترتب عليه إما قبول ما يرويه الثقة والعمل به أو ردّ رواية غير الثقة؛ لعدم الاطمئنان لصدورها.

تعد المعيارية السندية في قبول أو ردّ الأحاديث من أهم المعايير التي اعتمدها الإسلاميون منذ بداية تدوين السنة النبوية؛ ولذا فقد رأينا أنّ لهم اهتمامًا كبيرًا في الإسناد فهو "سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل"[١٠]، و " لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد"[١١].

فقد كانت أنظار العلماء ولفترة طويلة متوجهة نحو السند، فصرفوا هممهم الى دراسته ورعايته والاهتمام به، فوضعوا العلوم وقعدوا القواعد وصنفوا المصنفات وأطّروا الأُطر[١٢]، ولذا فقد عُدت القرون الخمسة الهجرية الأولى بل حتى ما بعدها من اكثر القرون في رواج نقد أحوال الرواة، وقد وضِعت القواعد فيما لو تعارض الجرح والتعديل، وما هي الألفاظ التي تفيد الجرح والأخرى التي تفيد التعديل، وتمييز الطبقات والمشتركات، وتعويض الأسانيد، وغيرها، ومن هنا نشأ علم قواعد الرجال أو كليات علم الرجال: وهو " العلم الذي يُبحث فيه عن قواعد معرفة أحوال الرواة، من حيث تشخيص ذواتهم، وتبيّن أوصافهم، التي هي شرط قبول روايتهم أو رفضها"[١٣]، أو هو "العلم المعني بوضع القواعد العامة والخطوط المنهجية في التعامل مع التراث الرجالي ومع الوثائق والمعطيات المتوفرة لتكوين تصور أقرب عن أحوال رواة الأحاديث ورجال الأسانيد"[١٤].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

وصف الشيخ الطوسي في كتابه العدة هذا المشهد وصفًا دقيقًا حيث يقول: "إن الطائفة ميزت الرجال الناقلين لهذه الأخبار فوثقوا الثقات منهم، وضعفوا الضعفاء، وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد عليه، ومدحوا الممدوحين، وذموا المذمومين، وقالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلط ومخالف في المذهب والاعتقاد إلى غير ذلك من الطعون التي وصفوا بها الرواة والمحدّثين، وأضاف إلى ذلك أنهم صنفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتى إذا واحدا منهم إذا أنكر حديثا نظر في إسناده وضعفه بروايته وأصبحت هذه الطريقة عادة لهم لا تنخرم ولولا ان العمل بما يسلم من الطعون جائز، لا يكون فائدة لما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق[١٥]، وفي النص من الوضوح ما يكفي لجعلنا قادرين على أن نحكم بأن العلماء المسلمين قد تركزت عنايتهم على جهة السند أكثر من جهة المتن ويدل عليه ما نقله الذهبي عن يحيى بن سعيد قال: "لا تنظروا الى الحديث ولكن انظروا الى الإسناد، فإن صح الإسناد وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد"[١٦]، وما يصرح به الشافعي من أنه "لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه"[١٧].

هذا التركيز على الأسانيد والاهتمام بها وربط صحة الحديث من ضعفه بطريق السند من دون غيره وبالتالي الالتزام بالحديث الذي يخلو إسناده من الضعف أو المشكلات وتضعيف ما سواه[١٨] هو ما دفع بالمستشرقين الى القول: بأن المسلمين في نقدهم للنصوص الروائية كانوا قد استهدفوا السند وتوقفوا عنده، وصحة السند لا تقتضي صحة المتن ، كما ان صحة المصدر لا تعطي صحة المضمون، وهذا ما اشار اليه المستشرق جولدسهير في كتابيه "العقيدة والشريعة في الإسلام" و "دراسات اسلامية"[١٩]، والمستشرق نيكولاس في كتابه "النظريات المحمدية في الاقتصاد" يقول فيه: "إن المحدّثين تجاهلوا تمامًا المحتوى وأصبح جل اهتمامهم باتصال السند الى النبي فالحديث يعتبر مقبولًا إن كان سنده متصلًا"[٢٠]، وقد ناقش أمين الخولي هذا وأثبت عكسه، حيث أثبت أن العلماء قد انتقدوا المتون والمضامين كما انتقدوا الأسانيد، وقد أرجع تأخرهم في النقد المضموني المتني الى أسباب عديدة ما يتعلق بالرقي الحضاري والتطور الفكري والاجتماعي[٢١].

وعلى ضوء السند تنوعت الأحاديث الى الأنواع المعروفة وهي:

الأول: الحديث الصحيح: وضابطه أن يكون سنده متصلًا الى المعصوم، و كل رجل في السند عدلٌ ضابطٌ، وأن يكون سالمًا من أي شذوذ أو علة قادحة[٢٢]، وأضاف الإمامية قيد أن يكون إماميًا[٢٣].

الثاني: الحديث الحسن: وضابطة أن يكون الحديث حسناً عند العامة هي أن يكون الحديث حاويًا لجميع شرائط الحديث الصحيح إلا أن راويه أقل ضبطًا من راوي الحديث الصحيح[٢٤]. أما عند الإمامية فضابطه أن يكون ناقله ممدوحا مدحا مقبولا معتدا به[٢٥].

الثالث: الضعيف: وهو ما لا تتوافر فيه ضوابط الصحيح ولا الحسن[٢٦].

الرابع: الموثق: وهو من مختصات الإمامية، وضابطه أن يكون راوي الحديث منصوصًا على وثاقته ولكنه فاسد العقيدة غير إمامي[٢٧].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ - المجلد ٤٨ - كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

الخامس: القوي: وهو من مختصات بعض الإمامية وعرفوه بأنه ما رواه الإمامي في جميع الطبقات الداخل في طريقه_ ولو في طبقة ما_ من ليس بممدوح ولا مذموم، مع سلامته عن فساد العقيدة[٢٨] وعرفه الشيخ البهائي بأنه "حديث المسكوت عنه"[٢٩].

والمسكوت عنه يعني: هو ماذكره أصحاب الأصول الرجالية وعنونوا له، وذكروا أن له أصلًا او كتابًا، ثم ذكروا طرقهم الى كتبه وروايته، وربما حددوا طبقته فذكروا مشايخه وتلامذته، وأين سكن ومتى ولد ومتى توفي، إلا أنهم لم يذكروا فيه ما يفيد الجرح أو التعديل وهذا القسم "لا يصح أن ندرجه تحت قسم المصرح بضعفه، كما لا يصح أن ندرجه تحت قسم المصرح بتعديلهم أو مدحهم"[٣٠]، ويجب التفريق بين من وصفه علماء الرجال بأنه مجهول فهذا ضعيف وبين ما ذكروه من دون جرح أو تعديل فهو ليس بضعيف[٣١].

وأما درجته في الاعتبار فهو بالنسبة الى الموثق كالحسن بالنسبة الى الصحيح[٣٢] وهو ما يُستظهر من كلمات الشهيد الثاني حيث يقول: "وقد يراد بالقوي مروي الإمامي غير المذموم ولا الممدوح، أو مروي المشهور في التقدم غير الموثق"[٣٣]

وهذا القسم يشمل الحالات التالية[٣٤]:

أولًا: من ذكر في الأصول الرجالية ووصف بكونه (إماميًا) أو ما يفيد معناه مثل وصفهم إيّاه بأنه (من أصحابنا)

ثانيًا: من لم يذكر في الأصول الرجالية لكن عرف عنه حسن عقيدته من تتبع ما يرويه اعتقادًا لا مكابرة

وقد تبنى بعض المعاصرين التقسيم الخماسي للحديث القائم على التفريق بين حديث من صُرح بضعفه ومن لم يُصرح بضعفه في الأصول الرجالية بدلًا من التقسيم الرباعي، وأقام عشرة أدلة على اعتبار حديث المسكوت عنه أو ما أسماه بـــ "الحديث القوي"[٣٥].

المطلب الثاني: سند الحديث في فكر بعض الحداثيين

لم يقبل الحداثيون النقد السندي في قبول أو رد الأخبار؛ لأن الإسناد من وجهة نظر الحداثيين جعل من الحديث النبوي نصًا دينيًا عُبث في محتواه ليتناسب مع المصالح السياسية والفكرية والمذهبية، وخصوصًا ما كان يدور من صراعات سياسية. فقد تأسس موضوع رواية الحديث بناءً على مرجعيات سياسية سلطوية أموية وعباسية وشيعية[٣٦]، بحسب المدة الزمنية التي تم وضع الحديث فيها والسلطة المتغلبة، وبناءً على هذا فقد علل بعضهم سبب كثرة الروايات المنسوبة لابن عباس وسبب الاهتمام بها فهي تعود لأسباب سياسية بحتة؛ فهو جدّ العباسيين الذين نشطت عملية التدوين في زمن حكمهم و "كل من يسند الى جد الخلفاء القائمين حديثًا فإنه يصعب تكذيبه"[٣٧] وللأسباب السياسية والصراعات المحتدمة نفسها تُعلل الأحاديث التي جاءت لتبجّل بالخليفة الثالث عثمان، حيث إنّ الخلاف السياسي الذي حدث بين علي عليه السلام ومعاوية دفع

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

بمعاوية ولأجل أن يبني مشروع وجوده استنادًا الى القيمة التي يضفيها عثمان الى أن يختلق أحاديث ترفع من شأن عثمان وتحط من شأن علي عليه السلام[٣٨].

فقد تضخمت السنة النبوية وأُدخل فيها ما ليس منها وكان السبب الأساس في ذلك هو التاريخ السياسي فـــ " الأثر السياسي المنشود كان محاولة إسباغ الشرعية النصية على سلطة الحكم الأموي، لا سيما في مرحلته المبكرة، حيث كانت الروايات تسيل بالشفاهة من غير نص مكتوب تنضبط اليه، هنالك كان النص ينتشر في الآفاق بمجرد اختلاقه دون اعتماد أو إذن من أحد، ولم يكن من العسير على من اختلق المتن أن يختلق الإسناد فكم من أحاديث مختلقة باعتراف علماء الحديث تم تركيبها على أسانيد مقبولة عندما أصبحت الأسانيد المقبولة جواز مرور رسمي للحديث"[٣٩]

فضلًا عن أن تقييم الرواة من حيث العدالة والضعف كان قد خضع للأغراض والأهواء السياسية والنزاعات المذهبية بين الفرق[٤٠] حيث إن تحديد الثقات من الرواة كما يرى أبو زيد تم على أساس إيديولوجي انتهى الى إعطاء سلطة دينية مطلقة للبعض دون الآخر وخصوصًا ان تلك الفترة كانت فترة الخلافات السياسية والفكرية[٤١].

عدّ بعض الحداثيين أن الضابطة القائمة على التسليم بصدور الخبر الذي اتصف رجاله بالعدالة والضبط وبالتالي حجيته في المعارف مجانبة للعقل، وتؤدي الى استبعاد العمل والنقاش العقلي، كما وصفوه بأنه نقد خارجي يلغي النقد الداخلي حيث أن " الأخذ بعلم الإسناد والرواية وعلم النقد الإسلامي يؤدي الى عدّ الحديث صحيحًا إذا نقل بواسطة سلسلة مضمونة من الأسانيد، ولكننا إذا انطلقنا من مبدأ أن كل نص ديني لا بد أن يلتبس فيه الديني بالثقافي، وأن يدخله جانب من التاريخ، أدركنا أن نصوص الحديث النبوي تتناول قضايا مشكلة في مستوى الملابسات التي أدت الى الزيادة في الحديث بالوضع والانتحال...، كل هذه القضايا تطرح على الباحث ما هو مقدار التحريف الذي لحق بأحاديث الرسول؟ وهل شمل كل الأحاديث أم بعضها؟ أم اقتصر الأمر على الإسناد؟"[٤٢].

من جانب آخر ذهب فريق من الحداثيين الى القول بنظرية "تركيب الأسانيد" وتعني أن الأسانيد من مخترعات المسلمين اختلقوها في وقت متأخر وركبوها على المتون لتمرير الآثار على أنها عائدة للزمن الأول ولكن الحقيقة أنها لم تكن موجودة من قبل فالإسناد " آلية بعدية لا قبلية جرى اختراعها لسد ثغرات السلسلة وتوثيق الرواة والتمرير الأركيولوجي للآثار على إنها آثار فعلًا، أي على أنها من نتاج العصور ((المبكرة المحمودة)) وعائدة حصرًا الى الزمن الأول"[٤٣] في حين إنها "مصنعة في العصور ((المتأخرة المذمومة))"[٤٤]، فالصناعة الحديثية كما يراها جورج طرابيشي "صناعة إسقاطية" وهي بعيدة كل البعد من أن توصف بأنها أثرية، لأنها تعيد تصنيع الماضي وفق هوى الحاضر وضرورات التفقه والسياسة ومحض التجارة والشهرة وخصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن التكسب ببيع الحديث قد راج من منتصف القرن الثاني، فالصناعة الحديثية لا تقوم على الحفر للوصول الى طبقات الماضي الغائرة[٤٥].

ولعل القارئ لكتاب طرابيشي يرى أن الذي دفعه للتمسك بهذه النظرية هو ملحوظات استوقفته في كتب الحديث فجعل منها دلائل لصحة ما تمسك به منها: أن ابن شهاب الزهري (ت:١٢٤) قد انفرد برواية تسعين حديثًا لم يسبقه في روايتها أحد وهذا يعني أن هذه الأحاديث التي انفرد بها لم تكن متداولة ولا معروفة حتى في القرن الأول والربع الأول من القرن الثاني، ولو أنه مات قبل أن ينطق بها أو يرويها لما غدت سنّة لها مكانتها في المدونة الحديثية ولما قيل عنها قال الرسول وقال الله وما يقال بحق الزهري ينطبق على الكثير من أئمة الحديث غيره[٤٦].

وأنّه استدل على أن الأسانيد مختلقة إن هناك أحاديث رويت في موطأ الإمام مالك مرسلة وبصيغة البلاغات[٤٧]، في حين إنها رويت بالإسناد عند بعض المصنفين كالبخاري ومسلم وابن عبد البر الذي: "تفنن في إيجاد سلاسل إسناد تامة لها وإن يكن أربعة منها قد استعصى عليه أن يجد لها مستندًا"[٤٨].

واستدل أيضًا بحديث أبي أمامة حيث قال: إنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله قوله: " إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث"[٤٩]، فالمسار التوليدي لهذا الحديث يكشف عن تطور المنظومة الحديثية، إذ إنّ هذا الحديث كما يقول طرابيشي: "لم يكن له وجود حتى منتصف القرن الثالث في صحيح البخاري ولا في صحيح مسلم، وبالإحالة الى موطأ مالك لم يكن له نصاب حتى النصف الثاني من القرن الثاني"[٥٠]، ولا ينبغي أن "يتبادر الى الذهن أن ابن عبد البر اخترع هذا الحديث وإسناده من عنديّاته، فالمنظومة الحديثية كانت تطورت بما فيه الكفاية، حتى قبل زمانه وفي غير مكانه ليجد فيها ضالته"[٥١].

مما تقدم بالإضافة الى أن توثيق الرواة وتضعيفهم كان يستند الى معيار واحد وهو مدى اتفاق مضمون الأحاديث المروية مع مذهب الرجاليّ فيحكم على راوي الأحاديث التي تطابق مذهب الرجالي بالوثاقة وعلى ما يخالف مذهبه بعدم الوثاقة، فمن هذا المنظور يمكن القول _ كما يرى طرابيشي_ إنّ علم الرجال من أكذب العلوم وأكثرها عدم مطابقة لموضوعه فعلم الرجال "علم إسقاطيّ فهو ينسب الرواة الى الصدق والى الكذب ليس تبعًا لصدقهم وكذبهم فيما يروونه من مرويات بل تبعًا لمطابقة مضمون الروايات أو عدم مطابقته للمذهب الذي ينتمي اليه مصنف طبقاتهم"[٥٢] فـــ "لعبة الجرح والتعديل تفتقر الى أي معايير موضوعية وتعتمد على الحدس الذاتي والرأي الشخصي المسبق"[٥٣] فرب راو مجروح عند رجاليّ في حين أنه معدّل عند غيره[٥٤]، ولا بأس هنا بالاستشهاد بنص للذهبي إذ يقول: "لم يجتمع علماء الحديث على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة"[٥٥].

هذه خلاصة نظرية طرابيشي حول الأسانيد وهنا تجدر الإشارة الى أن طرابيشي في الحقيقة لم يأت بشيء جديد وإنما أعاد صياغة نظريات المستشرقين، حيث إن نظرية اختلاق الأسانيد في حقيقتها ترجع الى المستشرقين كالأمير كيتاني[٥٦]، وشبرنجر[٥٧]، وشاخت[٥٨] الذي جمع أفكار المستشرقين من قبله وأخرجها

بنظريته المعروفة بنظرية "القذف الخلفي للأسانيد" وتتلخص نظرية شاخت هذه أن المستشرق شاخت قام بدراسة تطور الأحاديث الفقهية معتمدًا على كتب الفقه كـــ "الموطأ" للإمام مالك، و"الموطأ" للشيباني وكتاب "الأم" للإمام الشافعي وتوصل من خلال دراسته الى أن الأسناد جزء اعتباطي من الرواية، وأنها _ الأسانيد_ نمت وازدهرت على يد الأحزاب والفرق، حيث كانت تريد أن تنسب نظرياتها الى أشخاص مرموقين من القدماء، فجزء الإسناد العلوي هو لشخصيات وهمية وليس لرجال حقيقيين، وأن "مدار الرواية" _ وهو الشخص الذي تلتقي عنده الطرق عندما نصعد من الأسفل وهو الذي تتفرع منه الطرق عندما ننزل من الأعلى في السند_ هو الذي ركب الإسناد بهدف الرجوع بها الى النبي صلى الله عليه وآله، فكلما كان الإسناد متصلًا دلّ ذلك على أنه وضع متأخرًا على يد أصحاب المذاهب والفرق رغبة منهم في إرجاع معتقداتهم وآرائهم الى الصحابة يقول شاخت بهذا الصدد: "إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي، ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي، ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وكانت الأسانيد كثيرا ما تلصق بأدنى اعتناء، وأي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد، وفي الأمثلة التالية تجد مظاهر الاعتباط في الأسانيد وانعدام الثقة فيها"[٥٩] وقد اجترها طرابيشي فأعادها بحلة جديدة منمقة.

المبحث الثالث: نقد الرؤية الحداثية والوثاقتية في قبول الحديث أو رده

في هذا المبحث سأقوم بنقد النظرية الوثاقتية في قبول الحديث، كما نقوم بنقد أهم الإشكالات التي وجهها الحداثيون لسند الحديث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: نقد منهج الوثاقة في قبول الرواية

إن نظرية إثبات الحديث عن طريق وثاقة رجاله يمكن أن تواجه إشكالات عديدة منها:

الإشكال الأول: اتفقت كلمة أغلب العلماء من الحنفيين والشافعيين وجمهور المالكية وجمهور المعتزلة والخوارج وجمهور الشيعة والمحكّمة وطائفة من المرجئة على أن صحة سند الخبر لا يفيد العلم بصدور مضمونه عن قائله[٦٠] "فيمكن أن يكون كذبًا أو موهومًا"[٦١]؛ فغاية ما يفيده هو الظن بالصدور[٦٢] إلا "أن يقترن به ما يدل على صدق راويه"[٦٣]، وأنهم يصرحون بأنهم عندما يطلقون على الحديث بأنه صحيح فمرادهم وثاقة رواته لا إثبات صدوره، فضلًا عن أن ضعف السند يريدون منه عدم وثاقة رواته لا عدم صدوره من قائله واقعًا، يقول النووي في بيانه لحدّ الحديث الصحيح: "وهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة، وإذا قيل صحيح فهذا معناه لا أنه مقطوع به، وإذا قيل غير صحيح فمعناه لم يصح إسناده"[٦٤]، لا أن عدم صدوره مقطوعًا به.

الإشكال الثاني: أن الوثاقة أو عدم الوثاقة المشترطة في الرواة ليحكم على الحديث بكونه صحيحًا أو ضعيفًا لا تلازم الصدق والكذب؛ لأن الصادق قد يكذب، وقد يصدق الكاذب، فما الملازمة بين أن يكون الإنسان صادقًا لمدة خمسين سنة مثلًا ولكنه قد يكذب مرة؟ لأن أول كذبة يكذبها الإنسان تكون عندما يكذب؛ كما يقولون في الحكمة، فمجرد وثاقة الراوي، لا تعطي علمًا وجدانيًا بصدور ما يرويه[٦٥] وقد نسب ذلك السيد المرتضى الى النظّام قال: "كان النظّام يذهب إلى أن العلم يجوز أن يحصل عنده وإن لم يجب، لأنه يتبع قرائن وأسبابًا، ويجعل العمل تابعًا للعلم، فمهما لم يحصل علم فلا عمل"[٦٦].

ولو تنزلنا وقبلنا أن الثقة لا يكذب فهذا أقل ما يثبته، إلا أنه لا ينفي عنه الوقوع في الخطأ والنسيان والاشتباه وسوء الفهم؛ فوثاقة الراوي "لا تؤمن إلا من احتمال تعمده الكذب، وأما احتمال وقوعه في الخطأ والنسيان فإنها لا تؤمن منه"[٦٧]، فقد يشتبه الضابط، وغير الضابط قد يصيب، وقد صرح السخاوي أن قول علماء الفن إن هذا الحديث "صحيح" وذاك "ضعيف" فهم يقصدون الصحة والضعف في ظاهر الحكم، فهم عندما يطلقون الصحيح على الحديث بمعنى أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، أو فقد شرطا من شروط القبول لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، والضبط والاتقان وكذا الصدق على غيره، كما ذهب إليه جمهور العلماء"[٦٨].

الإشكال الثالث: ظاهرة الوضع التي طالت الأسانيد والمتون معًا، فمن وضع الحديث بألفاظ وعبارات فصيحة لا تنفر السامع والقارئ، وضع أسانيد صحيحة أيضًا، لأن من المؤكد أن من يضع الحديث لا يضع له أسانيد واهية بل يختار الأسانيد العليائية، ليسوق بضاعته، أو أن يأخذ كتب الثقات ويدس فيها ما ليس منها كما كان يفعل المغيرة بن سعيد الذي كان يتعمد الكذب على الإمام الباقر عليه السلام، حيث يبين الصورة لنا الإمام الصادق عليه السلام بقوله: "كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي، و يأخذ كتب أصحابه وكان اصحابه المستترون بأصحاب ابي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها الى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر و الزندقة، و يسندها الى ابي ثم يدفها الى اصحابه و يأمرهم ان يبثوها في الشيعة"[٦٩].

الإشكال الرابع: خضوع جرح الرواة وتعديلهم لعقائد المقيّم واجتهاداته، وهي مختلفة من عالم لآخر بطبيعة الحال، فمن وصف بالضعف قد لا يكون كذلك، وإنما وصف بذلك لخطأ في الأسس التي قام التقييم عليها، او لعدم موضوعية المقيم في تطبيق مقاييس التقييم على بعض الرواة[٧٠]، وهو ما يفسر تضارب الأقوال في تقييم بعض الرواة بين موثّق ومضعّف فلم تكن هناك "مقاييس موضوعية متفق عليها، يقوم عليها تقييم الرواة توثيقًا أو تضعيفًا، بنحو يؤدي الى وحدة الموقف من الأخذ برواياتهم أو ردها، بل كان تقييم الراوي يخضع أحيانًا للاختلاف في المسائل العقدية، فيقوم الرجالي بالطعن بمن يروي ما يخالف اعتقاده، مما يؤدي الى جرحه وعدم الأخذ بمروياته"[٧١]، كما ذكر المقبلي عن أحمد بن حنبل أنه "لما تكلم في مسألة خلق القرآن وابتلي بسببها جعلها عدل التوحيد أو زاد فكان لا يريد رواية كل من خالفه في هذه المسألة تعصبا منه وفي ذلك خيانة للسند"[٧٢].

يقول الوحيد البهبهاني: "إن القدماء كانوا مختلفين في المسائل الاصولية كالفرعية، فربما كانت بعض الاعتقادات عند بعضهم كفرًا وغلوًا وتفويضًا، أو جبرًا، أو تشبيهًا، أو نحو ذلك، وعند آخرين مما يجب اعتقاده. وربما كان منشأ جرحهم للرجل ورميهم إياه بالأمور المذكورة روايته لما يتضمن ذلك، أو نقل الرواية المتضمنة لذلك، أو شيء من المناكير عنه، أو دعوى بعض المنحرفين أنه منهم، فينبغي التأمل في جرحهم لأمثال هذه الأمور"(٧٣).

ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال الاختلاف في مسألة الغلو ونفي السهو عن النبي والمعصومين عليهم السلام، حيث إن "أهل قمّ جعلوا نفي السهو عنهم عليهم السلام غلوا، وربما جعلوا نسبة مطلق التفويض إليهم أو المختلف فيه أو الإغراق في إعظامهم، ورواية المعجزات وخوارق العادات عنهم، أو المبالغة في تنزيههم عن النقائص، وإظهار سعة القدرة، وإحاطة العلم بمكنونات الغيوب في السماء والارض ارتفاعًا موجبًا للتهمة، خصوصًا والغلاة كانوا مخلوطين بهم، يتدلسون بهم، فينبغي التأمل في جرح القدماء بأمثال هذه الأمور"(٧٤).

وبهذه المناقشات يتبين أن المنهج السندي وحده غير كافٍ لإثبات صدور الحديث عن المعصوم، وإن أقصى ما يفيده هو الظن بصدوره، وهو ما صرح به جمع من العلماء.

المطلب الثاني: نقد الإشكالات التي وجهها الحداثيون نحو السند

تبين مما سبق أن الحداثيين لم يرتضوا حكم السند على الحديث واكتفوا بنقد المتن، وفق ضوابط ومعايير تنسجم مع رؤاهم وتطلعاتهم وأفكارهم، وقدموا طعونًا وشكوكًا على الأسانيد يمكن أن تحصر في إشكالين أساسيين:

الإشكال الأول: إن عملية توثيق الرواة وتضعيفهم كانت قد خضعت لأغراض سياسية، فعدالة الراوي كانت تتحكم بها الأهواء والنزاعات السياسية والمذهبية، حيث إن الأخيرة أدت دورًا مهمًا في إعطاء مكانة وشرعية لبعض الرواة من غيرهم. وهذا الإشكال يمكن أن يجاب عليه ببعض النقاط:

الأولى: الملاحظ أن أصحاب هذا القول لم يقيموا دليلًا يثبت صحة دعواهم هذه، فوقعوا بما يسمى بإشكالية "القفز الحكمي" فهم إنما يرسلون الكلام إرسالًا، وإن حاول بعضهم أن يظهر نفسه بأنّه يقيم استدلالًا فهو في الحقيقة ليس سوى تلاعب بالألفاظ نفسها، وإعادة لصياغة الدعوى، في حين إن دعوى بهذا الحجم يجب أن تكون مستندة الى أدلة يقينية قاطعة(٧٥).

الثانية: إننا نجد أن أئمة الجرح والتعديل من الطوائف والمذاهب المختلفة قد وثقوا رواة مناوئين لهم، وينتمون الى مذاهب غير مذاهبهم، بل ويخالفونهم في كثير من الاعتقادات، كما نقل عن أبي داوود السجستاني قوله: "ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج"(٧٦)، ووثق ابن المديني رجالًا من القدرية كعبد الله بن أبي نجيح فقال: "أما الحديث فهو فيه ثقة وأما الرأي فكان قدريًا معتزليًا"(٧٧)، وأن رجاليي السنة كانوا قد وثقوا عددًا من رواة الشيعة كالفضل بن محمد الشعراني الذي وثقه أبو عبد الله الأخرم قال فيه: "صدوق في الرواية إلا أنه كان من الغالين في التشيع"(٧٨)، والحسن بن الحسن الملقب بالأشقر(٧٩)، وفي المقابل وثق رجاليو الشيعة عددًا من رواة أهل العامة وغيرهم كعثمان بن عيسى الذي كان منحرفًا عن مذهب التشيع ومعارضًا لأبي محمد الرضا عليه السلام ولم يعترف بإمامته، بل إنه استحل أموال الإمام عليه السلام واختصها لنفسه ولكن أئمة الرجال عند الشيعة حكموا بوثاقته يقول السيد الخوئي: "ولكنه مع ذلك كان ثقة بشهادة الشيخ الطوسي وعلي بن ابراهيم القمي _على مبناه في وثاقة رجال علي بن إبراهم_ وابن شهر اشوب. المؤيدة بدعوى بعضهم أنه من أصحاب الاجماع"(٨٠)، وفي المقابل تجد أن أئمة الرجال قد ضعفوا رواة من داخل مللهم ونحلهم ومذاهبهم وهو ما لا يحتاج الى جمع النماذج؛ فأصول الرجال مشحونة به.

ولو دققنا في الشروط والقواعد التي وضعها أهل النظر والنقد من المحدثين لوجدناهم يشترطون في الراوي المقبول حديثه أن لا يكون من أهل البدع والأهواء والزندقة، وأن لا يكون ما يرويه يتطابق مع معتقداته المنحرفة واتجاهاته وميوله ومذهبه السياسي، أو أن يكون من أهل المذاهب السياسية التي تضع الحديث نصرة لآرائها(٨١).

وكل هذا يدل على أن الميول والاتجاهات السياسية والعقائدية وإن كان لها دور في بعض الأحيان في تحديد مستوى تقييم الراوي إلا أنها لا يمكن أن تكون قاعدة عامة مطردة لما رأيت من انخرامها في بعض المواطن، فعملية وضع الحديث والاختلاف في توثيق وتضعيف الرواة لا يسوغ لنا التشكيك في جميع الروايات والتقييمات، والحكم على جميعها بالوضع بذريعة أن المذاهب والفرق السياسية وغير السياسية وضعت أحاديث لتعزيز سلطتها أو لتأييد آرائها، وإنما يجعلنا متيقظين في تعاملنا مع الروايات والتقييمات الواصلة، فنعمل مزيدًا من التدقيق والتمحيص فيها.

الإشكال الثاني: تركيب الأسانيد وإن الإسناد قد اخترع في وقت متأخر، وركبت على المتون لسد ثغرات السلسة وهو ما أسماه "النمو العكسي للإسناد" وتعني أن الأحاديث والأسانيد إنما اختلقها الراوي الذي يعرف بـ "مدار الحديث" والذي يقع عادة في القرن الثالث الهجري، ثم رفعها الى النبي صلى الله عليه وآله يقول: "يجب أن نأخذ في حيطتنا أننا عندما نتكلم هنا على الراوي الأول للحديث ينبغي أن نفهم أن المقصود هو المروي الأخير عنه، لأن الراوي الأول الحقيقي لكل حديث هو دومًا ما تفتتح به سلسلة الإسناد من الجيل الثالث أو الرابع وليس آخر من تختتم به من الجيل الأول"(٨٢).

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ - المجلد ٤٨ - كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

وقد نوقشت هذه النظرية بمناقشات عديدة وتصدى لها عدد من الباحثين والعلماء، ونحن نقتصر على أهم هذه المناقشات وهي:

الأولى: إن انعدام وجود الأسانيد في القرن الأول ظاهرة طبيعية جدًا، لأن رواة الطبقة الأولى والثانية والتي تشمل الصحابة والتابعين، ما كانوا بحاجة الى ذكر الأسانيد، حيث إن النبي صلى الله عليه وآله كان موجودًا بينهم، ومع ذلك إن سمع أحدهم حديثًا من الآخر أسنده عنه(٨٣).

وأما قصر السلاسل الإسنادية وعدم وجود سلاسل طويلة فهذا ما تقتضيه قرب الفاصلة الزمنية بين الرواة وبين النبي الأكرم فلو طلبنا من أي أحد ان يسند قولًا لجده الأول فسوف ينقله إما بالمباشرة أو بواسطة واحدة بعكس إذا طلبنا منه ان يسند لنا قولًا لجده الثالث أو الرابع مثلًا، فأقل الوسائط ستكون واسطتين أو أكثر، وهذا طبيعي جدًا.

الثانية: إن وجود "الأعداد الكبيرة من الرواة مع انتمائهم لعشرات المدن المترامية الأطراف تجعل كلًا من نظرية القذف الخلفي للأسانيد والاختراع الاصطناعي للأسانيد غير قابلة للالتفات وعملية نادرة الوقوع"(٨٤)، هذا الأمر يجعل العقل يحكم بامتناع تواطئهم على اختلاق السند لحديث ما، بسبب اختلاف أوطان الرواة وتباعدها، فرواة الطبقة المتأخرة بلدانهم متشتتة وجنسياتهم متنوعة بين مكي ومدني و شامي وكوفي وغيرها، فتشتت بلدانهم واتفاق رواياتهم باللفظ أو بالمضمون دليل على بطلان هذه النظرية.

الثالثة: قام الدكتور الأعظمي بدراسة نسخة من النسخ الحديثية، وهي نسخة ((سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة))، ودرس من شارك أبا هريرة من الصحابة في رواية بعض الأحاديث، ثم تتبع الرواة عن أبي هريرة، والرواة عن أبي صالح، والرواة في الطبقة الثالثة عن سهيل، وبين التطور الطبيعي للرواية وتفريعاتها برسوم بيانية توضيحية لتسلسل الرواية من الأسفل الى الأعلى، حتى منتصف القرن الثاني، فوصلت الأسانيد بالمئات، وهذا هو القانون الطبيعي لنقل الروايات(٨٥)، وليس كما أراد أن يأسر طرابيشي القارئ بفكرة أن المحدثين إنما اختلقوا الأسانيد للروايات مما أدى الى نموها بصورة عكسية.

الرابعة: إن الرواة الذين يشكلون الإسناد، وتتكون منهم السلسة الإسنادية، إنما هم شخصيات حقيقية وليست وهمية كما يحاول أن يصورها طرابيشي، فهم معروفون بأسمائهم وتراجمهم وسيرهم وقبائلهم وأوطانهم، وتواريخ ولاداتهم ووفياتهم في أحيان كثيرة، فلم يقم رواة القرن الثالث الهجري باختراع أسمائهم ونسبة الحديث اليهم بصورة عكسية(٨٦).

من هنا يتضح أن ما ذهب اليه بعض الحداثيين من تشكيكهم في الأسانيد لم يكن مستندًا الى أسس علمية رصينة، وإنما كلام نابع من فراغ، وتحليلات لم يقم عليه دليل، وإن أراد بعضهم أن يبين نفسه بأنه قدم دليلًا على مدعاه فما دليله إلا أن يعيد ما ادعاه بصيغ مختلفة، ومتلاعبًا بالألفاظ؛ ليوهم القارئ أنه يأتي بأدلة على دعواه.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

النتائج:

أولا: انقسم علماء الإمامية في نقد الروايات الى فريقين مال أصحاب الفريق الأول الى الاعتماد على السند، بينما ذهب آخرون الى أن السند وحده غير كاف لإثبات صدور الحديث، إذ إن الصادق قد يكذب والعكس صحيح.

ثانيًا: بناءً على المنهج السندي فإن أي حديث آحاد اجتمعت فيه شروط الحديث الصحيح كأن يكون جميع رواته ثقاتًا أو عدولًا، وليس في سنده أي انقطاع أو إرسال يحكم أصحاب هذا المنهج بحجيته.

ثالثًا: كان النقد السندي ولفترة طويلة مسيطرًا على الساحة الحديثية، فقد اهتم به العلماء كثيرًا، وصرفوا همهم الى دراسته والاهتمام به، ووضعوا علومًا خاصة به، وقسموا الأحاديث على ضوئه الى الأقسام المعروفة وهي "الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف" وأضاف بعضهم "القوي"

رابعًا: لم يرتض الحداثيون المنهج السندي في قبول أو رد الأخبار، ورأوا أن الضابطة القائمة على التسليم بصدور الخبر الذي اتصف رجاله بالعدالة والضبط وبالتالي حجيته في المعارف مجانبة للعقل، وتؤدي الى استبعاد العمل والنقاش العقلي.

خامسًا: إن المنهج السندي وحده غير كافٍ لإثبات صدور الحديث عن المعصوم، وإنه غير كافٍ لنفي الصدور وحده، لأننا لو تنزلنا وقلنا إن وثاقة الراوي تلازم صدقه، فغاية ما يثبته هو نفي الكذب عن الراوي، ولكن هذا غير كاف، إذ إن الراوي الثقة قد ينسى، أو يسهو، أو يغلط .

سادسًا: إن إشكالات الحداثيين حول سند الحديث كلها مبنية على أوهام، ولم يقيموا عليها دليلًا علميًا أبدًا، وقد قدمنا بعض الأدلة لدحض أهم إشكالاتهم التي وجهوها نحو السند.

والحمد لله رب العاملين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين.

الهوامش

(١) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ج١، ٢١٦/ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص٥٩

(٢) ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص١٣١

(٣) حنفي، حسن، من النقل الى العقل، ج٢، ص١٢

(٤) أبو رية، محمود، أضواء على السنة المحمدية، ص٢٨٦

(٥) أمين، أحمد، فجر الإسلام، ص٢١٧

(٦) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ص٤٨٢

(٧) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، ج٣، ص٣٢٣

(٨) العاملي، حسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار الى أصول الأخبار ، ص ١٢٧

(٩) الهاشمي، علي حسن مطر، إثبات صدور الحديث بين منهجي نقد السند ونقد المتن، ص٨٥

(١٠) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المدخل في أصول الحديث، ص١٤٧ والقول ينسبه لسفيان الثوري وهو أحد أتباع التابعين وإمام أهل العراق (ت:١٦١ه)

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ - المجلد ٤٨ - كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

(١١) السابق، والقول منسوب الى يزيد بن زُريع البصري أحد أئمة الحديث في البصرة (ت:١٨٢ه)

(١٢) شير علي، حسين سامي، القواعد المنهجية لنقد متن الحديث، ص٩

(١٣) الفضلي، عبد الهادي، أصول علم الرجال، ص٢٣

(١٤) حب الله، حيدر، منطق النقد السندي، ج١، ص١١

(١٥) الطوسي، محمد بن الحسن، العدة في أصول الفقه، ص٥٣

(١٦) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٥٨٥،

(١٧) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، ج١، ص٣٩٨

(١٨) أبو رية، محمود، أضواء على السنة المحمدية، ص٢٥٨

(١٩) دائرة المعارف، مادة حديث

(٢٠) البشير، عصام أحمد، أصول منهج النقد عند أهل الحديث، ص٨٥

(٢١) دائرة المعارف، مادة أصول

(٢٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج١ ، ص١٩٩

(٢٣) المامقاني، عبد الله ، مقباس الهداية، ج١، ص١٤٦

(٢٤) سليم، عمرو عبد المنعم، تيسير علوم الحديث، ص٣٢

(٢٥) المامقاني، عبد الله ، مقباس الهداية، ج١، ص١٤٦

(٢٦) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج١ ، ص٤٥٣

(٢٧) ينظر: العاملي، حسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار الى أصول الأخبار، ١٣٥- ١٤٣

(٢٨) الميرداماد، محمد باقر الحسيني الإسترآبادي، الرواشح السماوية، ص ٧٢

(٢٩) البهائي، محمد بن الحسين، الوجيزة في علم الدراية، ص٨-٩

(٣٠) درياب، محمود، موسوعة الأصول الرجالية الأربعة، ج١، ص٣٩٠ و٣٩١.

(٣١) درياب، محمود، دروس في الرجال ومعرفة الأسانيد، ج٣، ص ٢١٢ / درياب، محمود، موسوعة الأصول الرجالية الأربعة، ج١، ص٣٩٠

(٣٢) الميرداماد، محمد باقر الحسيني الإسترآبادي، الرواشح السماوية، ص٧٣

(٣٣) الشهيد الأول، محمد بن مكي، ذكرى الشيعة، ج١، ص٤٨

(٣٤) درياب، محمود، دروس في الرجال ومعرفة الأسانيد، ج١، ص ٢٣٣

(٣٥) انظر: درياب، محمود، موسوعة الأصول الرجالية الأربعة، ج١، ص ٣٨٠-٤٠٤ وهو يصرح أن فكرة إخراج حديث المسكوت عنه عن قسم الضعيف قد بقيت تتبلور في تفكيره خمسة وعشرين عامًا من التفكير والمناقشات حتى أقام هذه الأدلة العشرة على اعتباره.

(٣٦) العنزي، فضة بنت سالم، الأثر الإستشراقي عند التغريبيين من السنة النبوية، ص٤٠٢

(٣٧) الشرفي، عبد المجيد، تحديث الفكر الإسلامي، ص٢٢

(٣٨) بولخواصر، كريمة، فهم السنة النبوية بين قواعد الأصوليين ومناهج الحداثيين، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، عدد ١٠١، ص٢٥٥

(٣٩) ياسين، عبد الجواد، السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ص٢٦٠

(٤٠) ذويب، حمادي، السنة بين الأصول والتاريخية، ص١٩

(٤١) أبو زيد، نصر حامد، مفهوم النص، ص١١١

(٤٢) حمزة، محمد، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر، ص٨٤ / جعيط، هشام، في السيرة النبوية، ج٢، ص٢٧٠

(٤٣) طرابيشي، جورج، من إسلام القرآن الى إسلام الحديث النشأة المستأنفة، ص ٣٧٩

(٤٤) السابق

(٤٥) السابق، ص٣٨٠

(٤٦) السابق، ص٣٨٠

(٤٧) وبلاغات مالك: روايات رواها الإمام مالك بصيغة "بلغني" ولم يذكر لها سند وقد أحصاها ابن عبد البر فبلغت واحدًا وستين حديثًا

(٤٨) السابق، ص١٤٦

(٤٩) ابن عبد البر، يوسف، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج٢٤، ص٤٣٩

(٥٠) طرابيشي، جورج، من إسلام القرآن الى إسلام الحديث النشأة المستأنفة، ص ١٤٦

(٥١) السابق، ص١٤٦

(٥٢) السابق، ص٥٩٦

(٥٣) السابق، ص ٦١٢ وانظر أيضًا: البنا، جمال، نحو فقه جديد (السنة)، ص٢٣٣

(٥٤) السبكي، عبد الوهاب بن تقي، طبقات الشافعية الكبرى، ج٢، ص٢٠

(٥٥) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، ج٤، ص٣٦٠

(٥٦) مستشرق إيطالي ولد في روما ١٨٦٩ اشتهر بكتابه "حوليات الإسلام" وهو أوسع تاريخ للإسلام في عصر النبي والخلفاء توفي عام ١٩٣٥كان يرى أن الجزء الأعظم من الأسانيد الموجودة في كتب السنة اختلقها المحدثون في القرن الثاني والثالث الهجري، لأن استعمال الأسانيد في الأحاديث بدأ بين عروة بن الزبير(ت:٩٤ه)؛ الذي لم يستعمل الأسانيد مطلقا، وابن اسحاق(ت:١٥١ه) الذي استعملها بصورة غير كاملة، وأن الأسانيد لم تكن معروفة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله بأكثر من سنتين (بدوي، عبد الرحمن، موسوعة المستشرقين، ص٤٩٤/ الأعظمي، مصطفى، دراسات في الحديث النبوي، ص٣٩٢)

(٥٧) مستشرق نمساوي الأصل ولد عام ١٨١٣ اشتهر بكتابه عن حياة النبي محمد صلى الله عليه وآله بعنوان "حياة محمد وتعاليمه" حيث سافر الى مصر والشام والعراق للإطلاع على المخطوطات المتعلقة بسيرته يقول: إن كتابات عروة إلى عبد الملك خالية من الأسانيد، ولذلك فما نسب إلى عروة من استعماله للأسانيد لا بد أن يكون شيئا متأخرا نسبيا(بدوي، عبد الرحمن، موسوعة المستشرقين، ص ٢٨/ الأعظمي، مصطفى، دراسات في الحديث النبوي، ص٣٩٢)

(٥٨) مستشرق الماني متخصص في الفقه الإسلامي ولد عام ١٩٠٢ انتدب للتدريس في الجامعة المصرية جامعة القاهرة حاليًا لتدريس فقه اللغة العربية واللغة السريانية توفي ١٩٥٢م (بدوي، عبد الرحمن، موسوعة المستشرقين، ص٣٦٦)

(٥٩) الأعظمي، مصطفى، دراسات في الحديث النبوي، ص٣٩٤و٣٩٨و٤٢٢/ العمري، أكرم ضياء، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص٥٥/ مداس، خديجة، نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند الحداثيين، ص٢١

(٦٠) ينظر: ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص١١٥/ المفيد، محمد بن النعمان، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، ص١٢٢

(٦١) ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص١١٥
(٦٢) المرتضى، علي بن الحسين، الذريعة الى أصول الشريعة، ج٢، ص٤١
(٦٣) المفيد، محمد بن النعمان، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، ص١٢٢
(٦٤) النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، ص٢٥
(٦٥) وهو ما ذهب اليه جمهور متقدمو الإمامية من السيد المرتضى في القرن الرابع الهجري الى زمان ابن طاووس والعلامة الحلي في القرن السابع والثامن الهجريين، وخالفهم في ذلك الشيخ الطوسي.
(٦٦) المرتضى، علي بن الحسين، الذريعة الى أصول الشريعة، ج٢، ص٤١
(٦٧) الهاشمي، علي حسن مطر، إثبات صدور الحديث بين منهجي نقد السند ونقد المتن، ص١٣٤
(٦٨) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ج١، ص٣٢
(٦٩) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال المستخلص من كتاب معرفة الرجال للكشي، ج٢، ص٤٩١
(٧٠) الهاشمي، علي حسن مطر، إثبات صدور الحديث بين منهجي نقد السند ونقد المتن، ص١٥٤
(٧١) السابق.
(٧٢) العلوي، محمد بن عقي، العتب الجميل على اهل الجرح والتعديل، ص١٠٧
(٧٣) العاملي، حسن الصدر، نهاية الدراية في شرح الوجيزة، ص٤٣٥
(٧٤) السابق، ص٤٣٣
(٧٥) العميري، سلطان بن عبد الرحمن، التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي المعاصر، ص٨٦
(٧٦) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص٣٥
(٧٧) ابن المديني، علي بن عبد الله، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص٩٧
(٧٨) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، ص٢٠٨
(٧٩) السابق
(٨٠) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١٢، ص١٣٢
(٨١) نخبة من العلماء، موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، القسم الثالث – السنة النبوية، المجلد ١، شبهت حول تدوين السنة والوضع فيها، ج٢، ص١٢٩
(٨٢) طرابيشي، جورج، من إسلام القرآن الى إسلام الحديث، ص٢٢٣
(٨٣) مداس، خديجة، نقد نظرية اختلاق الأسانيد عن الحداثيين، ص٥٥
(٨٤) الأعظمي، مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ص٤٣٧
(٨٥) العجين، علي بن إبراهيم، من الهرطقة الى الأصولية، قراءة في فكر جورج طرابيشي في كتابه "من إسلام القرآن الى إسلام الحديث"، ص١٣٠
(٨٦) مداس، خديجة، نقد نظرية اختلاق الأسانيد عن الحداثيين، ص٥٦

المصادر:

١. ابن المديني، علي بن عبد الله، ت: ٢٣٤ه، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، مكتبة المعارف_ الرياض، ط١، ١٤٠٤ه.

٢. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت:٨٥٢ه، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية_ المدينة المنورة_ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٤م.

٣. ابن حزم، علي بن أحمد، ت: ٤٥٦ه، الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة_ بيروت، ب ط.

٤. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، ت: ٤٦٣، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧ه.

٥. ابن فارس، أحمد، ت: ٣٩٥، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٦. أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، ت:٢٧٥ه، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية_ المدينة المنورة_ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٣م.

٧. أبو رية، محمود، ت:١٩٧٠، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة_ مصر، ط٦.

٨. أبو زيد، نصر حامد، ت: ٢٠١٠، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء_ المغرب، ط١، ٢٠١٤م.

٩. الأعظمي، محمد مصطفى، ت: ٢٠١٧، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المكتب الإسلامي، بيروت_ لبنان، ١٩٨٠.

١٠. أمين، أحمد، ت: ١٩٥٤، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة_ مصر، ٢٠١٢م.

١١. أمين، أحمد، ت: ١٩٥٤، فجر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة_ مصر، ٢٠١٢م.

١٢. بدوي، عبد الرحمن، ت:٢٠٠٢، موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، ط٣، ١٩٩٣م.

١٣. البشير، عصام أحمد، أصول منهج النقد عند أهل الحديث، مؤسسة الريان، بيروت_ لبنان، ط٢، ١٩٩٢م.

١٤. البنا، جمال، ت: ٢٠١٣، نحو فقه جديد (السنة)، دار الفكر الإسلامي، القاهرة_ مصر.

١٥. البهائي، محمد بن الحسين، ت:١٠٣٥ه، الوجيزة في علم الدراية، منشورات المكتبة الإسلامية الكبرى، قم_ إيران، ط سنة ١٣٩٦ه. ق.

١٦. بولخواصر، كريمة، فهم السنة النبوية بين قواعد الأصوليين ومناهج الحداثيين، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، عدد ١٠١، ربيع ٢٠٢١م.

١٧. جعيط، هشام، ت:٢٠٢١، في السيرة النبوية، دار الطليعة، بيروت_ لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

١٨. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، ت: ٤٠٥، المدخل في أصول الحديث، مطبعة محمد راغب الطباخ العلمية، حلب_ سوريا، ١٩٣٢م.

١٩. حمزة، محمد، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء_ المغرب، ط١، ٢٠١٥.

٢٠. حب الله، حيدر، منطق النقد السندي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت_ لبنان، ط١، ٢٠١٧.

٢١. حنفي، حسن، ت:٢٠٢١، من النقل الى العقل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة_ مصر، ٢٠١٣م.

٢٢. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت: ٤٦٣، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة_ المملكة العربية السعودية.

٢٣. الخوئي، أبو القاسم، ت: ١٤١١، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، مؤسسة الإمام الخوئي.

٢٤. درياب، محمود، موسوعة الأصول الرجالية الأربعة، دار الكفيل، كربلاء_ العراق، ط١، ٢٠٢١م.

٢٥. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت: ٧٤٨، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت_، ط٣، ١٩٨٥.

٢٦. ذويب، حمادي، السنة بين الأصول والتاريخية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء_ المغرب، ط٢، ٢٠١٣م.

٢٧. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ت: ٩٠٢، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ٢٠٠٣.

٢٨. سليم، عمرو عبد المنعم، تيسير علوم الحديث، دار الفاروق الحديثة، ط٤، ٢٠٠٠م.

٢٩. الشافعي، محمد بن إدريس، ت: ٢٠٤، الرسالة، تح: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط١، ١٩٤٠م.

٣٠. الشرفي، عبد المجيد، تحديث الفكر الإسلامي، دار المدار الإسلامي، بيروت_ لبنان، ٢٠٠٩م.

٣١. الشهيد الأول، محمد بن مكي، ت: ٧٨٦، ذكرى الشيعة، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٩ه.

٣٢. شير علي، حسين سامي، القواعد المنهجية لنقد متن الحديث، دار الولاء، بنان_ بيروت، ط١، ٢٠١٧م.

٣٣. طرابيشي، جورج، ت: ٢٠١٦، من إسلام القرآن الى إسلام الحديث النشأة المستأنفة، دار الساقي، بيروت_ لبنان، ط١، ٢٠١٠م.

٣٤. الطوسي، محمد بن الحسن، ت: ٤٦٠، اختيار معرفة الرجال المستخلص من كتاب "معرفة الرجال" للكشي، دار الكفيل، كربلاء_ العراق، ط١، ٢٠٢١م.

٣٥. الطوسي، محمد بن الحسن، ت: ٤٦٠، العدة في أصول الفقه، مطبعة ستارة، قم_ إيران، ط١، ١٤١٧ه،

٣٦. الطوسي، محمد بن الحسن، ت: ٤٦٠، الفهرست، دار الكفيل، كربلاء_ العراق، ط١، ٢٠٢١م.

٣٧. العاملي، حسن الصدر، ت:١٣٥٤، نهاية الدراية في شرح الوجيزة، مطبعة إعتماد، طهران_ إيران.

٣٨. العاملي، حسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار الى أصول الأخبار، مجمع الذخائر ، قم، ط١، ١٤٠١ه.

٣٩. العجين، علي بن إبراهيم، من الهرطقة الى الأصولية قراءة في فكر جورج طرابيشي في كتابه "من إسلام القرآن الى إسلام الحديث"، الدار الأثرية للطباعة والنشر، عمان_ الأردن، ط١، ٢٠١٩.

٤٠. العلوي، محمد بن عقيل، ت:١٣٥٠، العتب الجميل على اهل الجرح والتعديل، دار الإمام النووي، عمان.

٤١. العمري، أكرم ضياء، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ١٤١٥ه.

٤٢. العميري، سلطان بن عبد الرحمن، التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي المعاصر، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة_ المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠١٠م.

٤٣. الفضلي، عبد الهادي، ت:٢٠١٣، أصول علم الرجال، مركز الغدير للدراسات، بيروت_ لبنان، ط٢، ٢٠٠٩م.

٤٤. المامقاني، عبد الله ، ت: ١٣٥١، مقباس الهداية، منشورات دليل ما، قم_ إيران، ط٢، ١٤٣٥ه.

٤٥. مداس، خديجة، نقد نظرية اختلاق الأسانيد عن الحداثيين، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر_ الوادي، ٢٠١٩م.

٤٦. المرتضى، علي بن الحسين، ت:٤٣٦، الذريعة الى أصول الشريعة، مؤسسة الإمام الصادق، قم_ إيران.

٤٧. المفيد، محمد بن النعمان، ت:٤١٣، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، دار الكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.

٤٨. الميرداماد، محمد باقر الحسيني الإسترآبادي، ت:١٠٤١، الرواشح السماوية، مؤسسة دار الحديث الثقافية، قم_ إيران، ط١، ١٤٢٢.

٤٩. النجاشي، أحمد بن علي، ت: ٤٥٠، رجال النجاشي، دار الكفيل، كربلاء_ العراق، ط١، ٢٠٢١م.

٥٠. النووي، يحيى بن شرف، ت: ٦٧٦، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت_ لبنان، ط١، ١٩٨٥م.

٥١. الهاشمي، علي حسن مطر، إثبات صدور الحديث بين منهجي نقد السند ونقد المتن، منشورات ناظرين، قم_ إيران، ط١، ٢٠٠٩.

٥٢. ياسين، عبد الجواد، السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء_ المغرب، ط٢، ٢٠٠٠م.